

تقارير التأكيدات

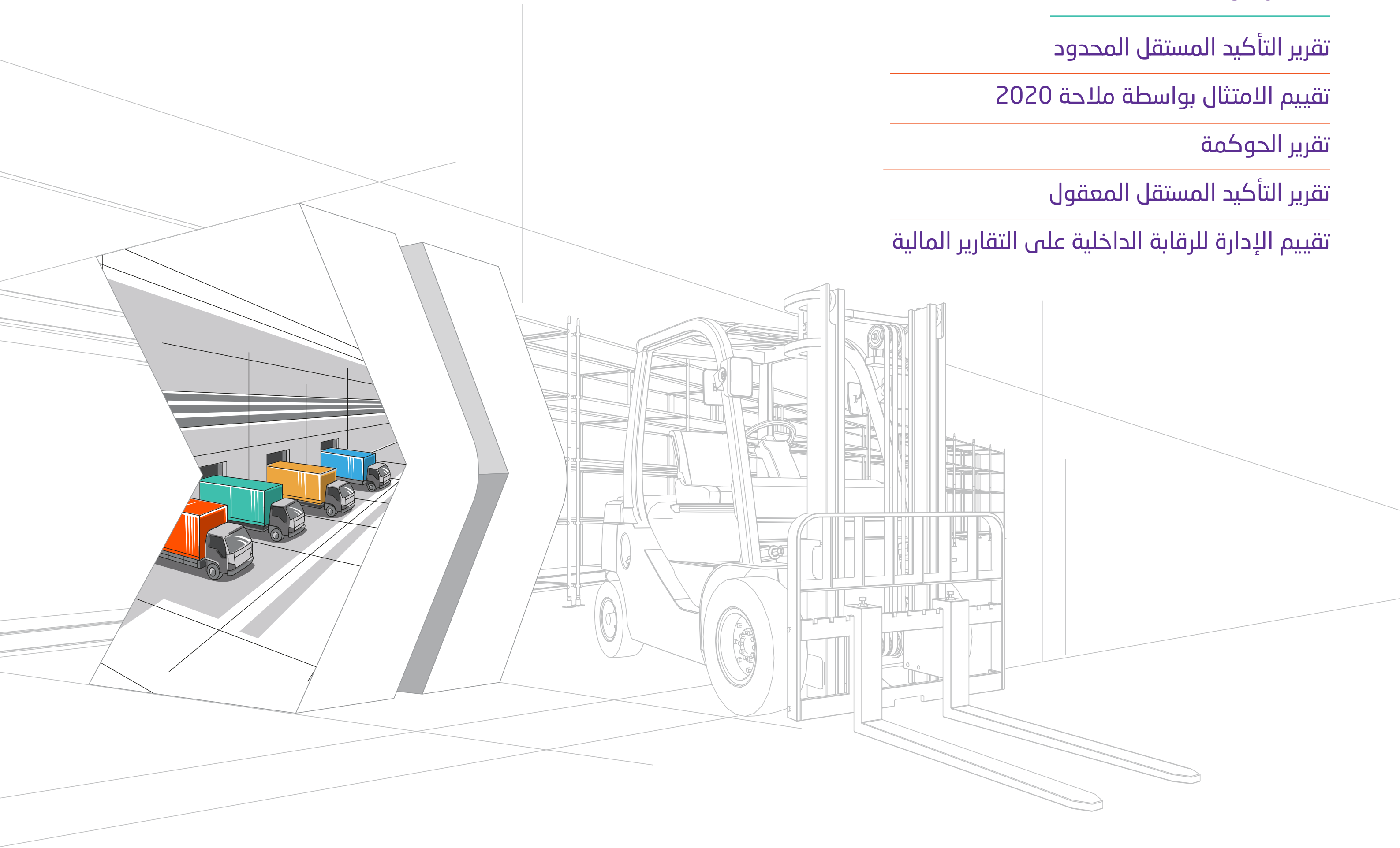
تقرير التأكيد المستقل المحدود

تقييم الامتثال بواسطة ملاحظة 2020

تقرير الحوكمة

تقرير التأكيد المستقل المعقول

تقييم الإدارة للرقابة الداخلية على التقارير المالية



تقرير التأكيد المستقل المحدود

إلى السادة المساهمين في شركة الملاحه القطرية ش.م.ع.ق (ملاحه)

تقرير حول الالتزام بقانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والمنشآت القانونية المساهمة المدرجة في السوق الرئيسية

وفقاً للمادة ٢٤ من نظام حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في السوق الرئيسية ("النظام") الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية ("هيئة قطر") كَلَّمْنَا مجلس إدارة شركة الملاحه القطرية (ش.م.ع.ق.) ("الشركة") للقيام بمهمة تأكيد محدود على تقييم التزام مجلس إدارة الشركة بقانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة، والالتزام بالنظام كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

مسؤوليات مجلس الإدارة

يتحمل مجلس إدارة الشركة مسؤولية إعداد تقرير حوكمة الشركات الذي يغطي الحد الأدنى من متطلبات المادة ٤ من النظام. قدّم مجلس الإدارة تقريره حول الالتزام بقانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة، متضمنة ("البيان")، الذي تمت مشاركته مع كمي بي إم جي في ٢٣ فبراير ٢٠٢١، والذي أرفق كجزء من تقرير حوكمة الشركات السنوي.

تتضمن هذه المسؤولية صياغة وتطبيق والحفاظ على الرقابة الداخلية ذات الصلة بإعداد وعرض البيان الخالي من الأخطاء الجوهرية بصورة عادلة.

مجلس الإدارة مسؤول عن ضمان تدريب الإدارة والموظفين المشاركين في إعداد البيان بشكل صحيح، وتحديث الأنظمة بشكل صحيح وأن أي تغييرات في إعداد التقارير تشمل جميع وحدات الأعمال المهمة.

ويتحمل مجلس الإدارة المسؤولية أيضا عن الالتزام بالقوانين واللوائح التي تنطبق على أنشطته.

مسؤولياتنا

مسؤولياتنا هي فحص البيان الذي أعدته الشركة وإصدار تقرير عنه يتضمن نتيجة تأكيد مستقل محدود استناداً إلى الإثباتات التي حصلنا عليها. قمنا بأداء مهمتنا وفقاً للمعيار الدولي لعمليات التأكيد رقم ٣٠٠٠، "عمليات التأكيد بخلاف عمليات تدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية"، الصادر عن المجلس الدولي لمعايير التدقيق والتأكيد. يتطلب هذا المعيار التخطيط للإجراءات وأدائها للحصول على مستوى ذو معنى من التأكيد حول ما إذا كان البيان معروض بصورة عادلة، من جميع الجوانب الجوهرية، وفقاً للنظام، كأساس لنتيجة التأكيد المحدود التي توصلنا إليها.

كما نطبق المعيار الدولي لضوابط الجودة رقم ١، وبناء عليه نحفظ بنظام شامل لضبط الجودة متضمناً السياسات والإجراءات الموثقة بخصوص الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

وقد التزمنا بمتطلبات الاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى من قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) («قواعد السلوك الأخلاقي»). الصادر عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين المهنيين، والمبنية على أساس المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني.

تعتمد الإجراءات المختارة على فهمنا لالتزام الشركة بالنظام والظروف الأخرى للمهمة، ودراستنا للمجالات التي من المرجح أن تنشأ عنها أخطاء جوهرية.

وفي سبيل التوصل إلى فهم لالتزام الشركة بقانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة، التزم الشركة بالنظام والظروف الأخرى للمهمة، وضعنا في الاعتبار العملية المستخدمة لإعداد البيان بفرض صياغة إجراءات تأكيد مناسبة في ضوء تلك الظروف.

وتضمنت مهمتنا تقييم مدى ملاءمة التزام الشركة بقانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة والالتزام بالشركة بالنظام، وتقييم مدى ملاءمة الطرق والسياسات والإجراءات والنماذج المستخدمة في إعداد البيان.

تختلف الإجراءات المتبعة في القيام بمهمة التأكيد المحدود في طبيعتها وتوقيتها، وبصورة أقل في مداها، عن مهمة التأكيد المعقول. وبناءً على ذلك، يقل مستوى التأكيد الذي تم التوصل إليه في مهمة التأكيد المحدود بشكل كبير عن التأكيد الذي يتم التوصل إليه لو تم إجراء مهمة تأكيد معقول.

إن إجراءات تأكيدنا المحدود لا تتضمن تقييم الأوجه النوعية أو فعالية الإجراءات التي طبقها مجلس الإدارة للالتزام بمتطلبات النظام.

تتضمن الإجراءات المتبعة في مراجعة البيان، على سبيل المثال لا الحصر، التالي:

• فحص التقييم الذي أجره مجلس الإدارة للتحقق من التزام الشركة بقانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة، متضمنة النظام؛

• فحص الإثباتات المؤيدة التي قدمها مجلس الإدارة للتحقق من التزام الشركة بالنظام؛ و

• القيام بإجراءات إضافية عند الضرورة للتحقق من التزام الشركة بالنظام (على سبيل المثال: مراجعة سياسات وإجراءات وممارسات حوكمة الشركات، وغيرها).

لم نقوم، كجزء من هذه المهمة، بأية إجراءات تدقيق أو مراجعة أو تحقق من البيان أو السجلات الأساسية الخاصة به أو المصادر الأخرى التي تم استخراج البيان منها.

معلومات أخرى

تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات التي ستدرج في تقرير حوكمة الشركات السنوي للشركة والذي من المتوقع إتاحتها لنا بعد تاريخ هذا التقرير. سيرجح البيان وتقرير التأكيد المحدود حوله في تقرير حوكمة الشركات السنوي. إذا توصلنا إلى وجود خطأ جوهري في تقرير حوكمة الشركات السنوي عند اطلاعنا عليه، فنحن مطالبون بإبلاغ الأمر لمجلس الإدارة.

خصائص البيان والقيود عليه

تم إعداد البيان للوفاء بالاحتياجات العامة لمجموعة واسعة من المستخدمين، ومن ثم قد لا يتضمن كل وجه من أوجه المعلومات التي قد يعتبرها كل مستخدم فردي هامة في البيئة الخاصة به.

المعايير

معايير هذه المهمة هي تقييم عملية الالتزام بقانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة، والالتزام بأحكام النظام.

النتائج

تشكلت النتيجة التي توصلنا إليها على أساس الأمور المبيّنة في هذا التقرير ورهنأً بها.

نرى أن الدليل الذي حصلنا عليه كافي ومناسب لتكوين أساس للنتيجة التي توصلنا إليها.

وبناءً على نتائج إجراءات التأكيد المحدود التي أجريناها، لم يتبادر إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن مجلس الإدارة لم يعرض بصورة عادلة، من جميع الجوانب الجوهرية، التزام الشركة بقانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة، والالتزام بالشركة بأحكام النظام كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

القيود على استخدام التقرير

ينبغي ألا يعتبر تقريرنا مناسباً للاستخدام أو الاعتماد عليه من جانب أي طرف يرغب في ترتيب حقوق علينا بخلاف المساهمين في الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية لأي غرض وفي أي سياق. أي طرف غير المساهمين في الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية يحصل على تقريرنا أو نسخة منه، ويختار الاعتماد عليه (أو على أي جزء منه)، يقوم بذلك على مسؤوليته الشخصية. ولا نقبل أو نتحمل أي مسؤولية ونرفض أي التزام عن عملنا تجاه أي طرف آخر بخلاف المساهمين في الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية، أو عن تقرير التأكيد المحدود المستقل، أو النتائج التي توصلنا إليها.

أصدرنا تقريرنا للمساهمين في الشركة ولهيئة قطر للأسواق المالية على أساس أنه لن يُنسخ أو يُشار إليه أو يُفصح عنه كلياً (فيما عدا ما يتعلق بالأغراض الداخلية للشركة) أو جزئياً، دون الحصول على موافقتنا الخطية المسبقة.

٢٣ فبراير ٢٠٢١

الدوحة

دولة قطر

جوبال بالاسوبرامانيام

كي بي إم جي

سجل مراقبي الحسابات رقم ٢٥١

بترخيص من هيئة قطر للأسواق المالية: مدقق خارجي، رخصة

رقم ١٥٣ / ٢٠١

تقييم الامتثال

بواسطة ملاحة ٢٠٢٠

ب- تقييم الامتثال لنظام الحوكمة

#	المادة في النظام	ممتثل	غير ممتثل	لا ينطبق	طبيعة عدم الامتثال
١	مادة (٢)	X			
٢	مادة (٣)	X			
٣	مادة (٤)	X			
٤	مادة (٥)	X			
٥	مادة (٦)	X			
٦	مادة (٧)	X			
٧	مادة (٨)	X			
٨	مادة (٩)	X			
٩	مادة (١٠)	X			
١٠	مادة (١١)	X			
١١	مادة (١٢)	X			
١٢	مادة (١٣)	X			
١٣	مادة (١٤)	X			
١٤	مادة (١٥)	X			
١٥	مادة (١٦)	X			
١٦	مادة (١٧)	X			
١٧	مادة (١٨)	X			
١٨	مادة (١٩)	X			
١٩	مادة (٢٠)	X			
٢٠	مادة (٢١)	X			
٢١	مادة (٢٢)	X			
٢٢	مادة (٢٣)	X			
٢٣	مادة (٢٤)	X			
٢٤	مادة (٢٥)	X			
٢٥	مادة (٢٦)	X			
٢٦	مادة (٢٧)	X			
٢٧	مادة (٢٨)	X			
٢٨	مادة (٢٩)	X			
٢٩	مادة (٣٠)	X			
٣٠	مادة (٣١)	X			
٣١	مادة (٣٢)	X			
٣٢	مادة (٣٣)	X			
٣٣	مادة (٣٤)	X			
٣٤	مادة (٣٥)	X			
٣٥	مادة (٣٦)	X			
٣٦	مادة (٣٧)	X			
٣٧	مادة (٣٨)	X			
٣٨	مادة (٣٩)	X			

التاريخ ٢٣ / ٢ / ٢٠٢١م

السادة / كي بي إم جي

ص.ب: ٤٤٧٣

دولة قطر

المحترمين،،

تحية طيبة وبعد،،،

أجرت شركة الملاحة القطرية ش.م.ق.ع. (الشركة) تقييماً لامتثالها للنظام الأساسي وأحكام قانون وتشريعات هيئة قطر للأسواق المالية (الهيئة) والقوانين ذات الصلة، بما في ذلك أحكام نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية (النظام) والذي تم نشره بتاريخ ١٥ مايو ٢٠١٧، وتوصلت الإدارة أن لدى الشركة اطار عمل يمكنها الامتثال لنظامها الداخلي ولأحكام قانون وتشريعات الهيئة والقوانين ذات الصلة، وهي ممثلة لأحكام النظام كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

مرفق أدناه، ملخص لتقييم امتثال الشركة الذي أجرته الإدارة.

عبد الرحمن عيسى المناعي

الرئيس والمدير التنفيذي

ملخص تقييم امتثال الشركة لنظامها الأساسي، وأحكام القانون وتشريعات الهيئة والقوانين ذات الصلة، بما في ذلك أحكام النظام والذي أعدته الإدارة

١- تقييم الامتثال للنظام الأساسي وأحكام القانون وتشريعات الهيئة والقوانين ذات الصلة.

فيما يلي شرح عن العملية/العمليات المعمول بها في ملاحة للتأكد من الامتثال للنظام الأساسي، وأحكام القانون وتشريعات الهيئة ذات الصلة.

لدى شركة ملاحة إطار عمل معزز في تطبيقات الحوكمة لضمان الإمتثال لأحكام النظام الأساسي وأحكام القانون وأحكام الحوكمة ذات الصلة الصادر من هيئة قطر للأسواق المالية. إطار العمل المعمول به يهدف لتعزيز تطبيقات الحوكمة ويتضمن المكونات التالية:

- النظام الأساسي للشركة
- الإطار العام للحوكمة
- ميثاق مجلس الإدارة
- ميثاق السكرتارية
- قواعد السلوك المهني
- سياسة الإمتثال
- لجان مجلس الإدارة
- الرقابة المستقلة
- عضوية ومكافآت مجلس الإدارة
- إفصاح المجلس عن معاملات الأطراف ذات العلاقة.

التشريعات ذات الصلة بالشركة تتضمن:

١- قانون هيئة قطر للأسواق المالية رقم ٢٠١٢/٨

٢- جميع لوائح وتشريعات الهيئة ذات الصلة بما فيها النظام.

تقرير الحوكمة

للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

حضرات السيدات والسادة المساهمين المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يسرني أن أقدم إليكم تقريرنا حول الحوكمة بشركة الملاحة القطرية ش.م.ع.ق («ملاحه» أو «الشركة») للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠. لقد تم إعداد التقرير وفقاً للمواد (١ - ٤) من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية في ١٠ نوفمبر ٢٠١٦ واللوائح والقوانين الأخرى ذات الصلة بجملة قطر. وهناك نسخة كاملة من تقرير الحوكمة متاحة على الموقع الإلكتروني الرسمي لشركة الملاحة القطرية.

وإشرفنا أن نعلن، أن شركة الملاحة ملتزمة بمتطلبات نظام

الحوكمة، ويقوم مجلس الإدارة بإستمرار وبالتعاون مع الإدارة التنفيذية في إتخاذ كافة التدابير لتطوير نظم الإدارة الرشيدة والإفصاح لضمان ثقة المساهمين والمستثمرين في ملاحه.

والله ولي التوفيق ...

جاسم بن حمد بن جاسم جبر آل ثاني

رئيس مجلس الإدارة

نبذة تاريخية

• تأسست شركة الملاحة القطرية ش. م. ع. ق («ملاحه» أو «الشركة») في ٥ يوليو ١٩٥٧ كشركة مساهمة قطرية ويتم تداول أسهمها حالياً في بورصة قطر. تضم اعمال الشركة أنشطة تشغيلية وتجارية في مجالات النقل البحري والوكالات الملاحية لشركات الملاحة الأجنبية بالإضافة إلى تقديم الخدمات البحرية وبيع الشاحنات الثقيلة والمعدات الصناعية وإصلاح السفن وتصنيع وتركيب المنشآت البحرية كما تضم أعمال النقل البري والنقل الدولي وتأجير السفن والاستثمار في العقارات. واجازت الجمعية العامة غير العادية في عام ٢٠١٦ نشاط تجارة الشاحنات وتملك وبيع وتأجير واستئجار جميع انواع الشاحنات، وللشركة فروع أخرى في بعض دول الخليج العربي والتي تمارس بعض أنشطة الشركة .

• في عام ٢٠١٠ إستحوذت الشركة على كامل أسهم الشركة القطرية للنقل البحري (ش.م. ق) حيث امتلكت ملاحه ١٥٪ من رأس مال هذه الشركة ثم قامت ملاحه بالإستحواذ على المتبقي من رأس مال الشركة القطرية للنقل البحري (ش.م.ق) ويمثل ذلك ٨٥٪ من رأس المال .

• ونتيجة لإستحواذ ملاحه على الشركة القطرية للنقل البحري (ش.م. ق) بالكامل أصبحت ملاحه مالكة أيضاً لكامل رأسمال شركة ملاحه لخدمات الدعم البحري (حلول للخدمات البحرية ذ.م.م سابقاً) .

• يبلغ رأس مال شركة الملاحة القطرية المصرح عنه والمدفوع بالكامل ١,١٤٥,٢٥٢,٠٠٠ ريال قطري موزع على ١,١٤٥,٢٥٢,٠٠٠ سهم. ويبلغ عدد موظفي الشركة حالياً ٤,٣٢٩ موظف.

مقدمة

• إن نظام الحوكمة في الشركة يتطلب وضع بعض الأنظمة والعمليات لتنفيذ السياسات والإجراءات والمعايير التي تؤسس العلاقات بين الإدارة من جهة ومختلف أصحاب المصالح والأطراف التي ترتبط بالشركة وإدارتها من جهة أخرى ولزيادة الأرباح العائدة إلى مختلف الأطراف من خلال التوجيه والرقابة الفعالة على أنشطة الشركة مع الحفاظ على النزاهة والموضوعية. إن الحوكمة تعني بمفهومها الأوسع التأكيد على أن وضع هيكل تنظيمي سوف يمكن الشركة من إدارة مواردها بشكل أفضل في إطار قانوني، وكذلك تؤكد على تبني المعايير الدولية لتحقيق الشفافية والنزاهة والثقة في البيانات المالية للشركة وبذلك تعزز ثقة الدائنين والمقرضين في الشركة وتشجعهم على الدخول في صفقات معها ضمن استراتيجياتهم الاستثمارية. كما تؤمن شركة الملاحة القطرية بضرورة تطبيق مبادئ أساسية ووضع إطار مناسب لنظام حوكمة الشركات والذي بدوره يساعد الشركة في تحقيق أهدافها عبر أفضل أداء. وعلاوة على ذلك، من شأن نظام الحوكمة أن يحسن بيئة العمل الداخلية والخارجية ويعمل على حماية المساهمين وتوزيع الأدوار والمسؤوليات بطريقة مثالية ويؤدي حتما إلى تحقيق المعنى الحقيقي لمبدأ إعلاء المصلحة العامة ومصحة الشركة و أصحاب المصالح و تقديمها على أي مصلحة أخرى .

الالتزام بمبادئ الحوكمة

• تلتزم ملاحه بتعزيز ممارساتها للحوكمة بما يتوافق مع المعايير المحلية والدولية، كما يلتزم مجلس إدارة الشركة بوضع قواعد سليمة للرقابة والتي تستوفى أعلى معايير الإستقلالية والإشراف والشفافية وبذلك نحافظ على ثقة المستثمرين حالياً ومستقبلاً. ومن أجل تحقيق هذا الإلتزام قام المجلس بالاستعانة بأحد مكاتب التدقيق الخارجي لوضع آلية لمتابعة التقيد بتطبيقات الحوكمة في ظل نظام الحوكمة الجديد للاستعانة بها للعمل بصورة منتظمة وتحسين الرقابة. يلقي تقرير الحوكمة الضوء على العناصر الأساسية لنظم الرقابة التي قمنا بتصميمها وتنفيذها وتم العمل بها للسنة المالية من ١ يناير ٢٠٢٠ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

• كما يلتزم المجلس بالمراجعة الدورية المنتظمة لسياساته وموثيقه وإجراءاته الداخلية والتي يجب على أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية العليا والموظفين الإلتزام بها.

• وكجزء من منهجيتها لحماية الأطراف ذوي المصلحة في الشركة و امتثالاً لنظام الحوكمة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، فقد قامت الشركة بإنشاء إدارة مستقلة لإدارة المخاطر المؤسسية بهدف متابعة وتحليل المخاطر و تطوير بيئة الرقابة الداخلية للتأكد من تحقيق كافة أهداف الشركة.

• كما استمرت الشركة بإنتهاج خطة تعاقب الموظفين في «ملاحه» في عام ٢٠٢٠ وفقاً للأهداف المتفق عليها.

• كما يوجد لدى الشركة قائمة من السياسات والاجراءات التي يتم تطبيقها وذلك لضمان فاعلية نظام الحوكمة بشركة الملاحة ومنها:

١- سياسة إدارة المخاطر المؤسسية.

٢- سياسة توزيعات الارباح والمكافآت.

٣- سياسة تداول الأشخاص المطلعين.

٤- سياسة تعارض المصالح والمعاملات مع الأطراف ذوي علاقة.

٥- اجراءات الترشيح لأعضاء مجلس الإدارة.

٦- سياسة البرنامج التعريفي وتدريب أعضاء المجلس.

٧- سياسة الامتثال.

٨- سياسة إدارة حقوق اصحاب المصالح.

٩- سياسة تقييم اعضاء المجلس.

١٠- سياسة الافصاح.

١١- سياسة حقوق المساهمين.

١٢- سياسة حوكمة السجلات.

٣- مجلس الإدارة

إن نظام حوكمة الشركة المتضمن ميثاق مجلس الإدارة الحالي والمعتمد من أعضاء المجلس، يتوافق مع أحكام مواد نظام حوكمة الشركات الجديد المشتمل على حقوق أعضاء مجالس الإدارة وواجباتهم ومسؤولياتهم، من أهم واجبات أعضاء مجلس الإدارة أن يلتزم الأعضاء بواجب الوفاء للشركة ولمساهميها وتغليب مصالح الشركة ومساهميها على مصالحهم الشخصية والعمل دائماً بحسن نية، ويتعين عليهم العمل على أساس شفافية المعلومات وبالعناية والأهتمام اللازمين والعمل دائماً لمصلحة الشركة وجميع المساهمين بفاعلية التزاماً بواجباتهم ومسؤولياتهم، و قام المجلس بتحديث ميثاق المجلس لتضمين جميع المهام والمسؤوليات الواردة في نظام حوكمة الشركات الجديد.

كما يقوم مجلس الإدارة بتوجيه السياسة الاستثمارية العامة لملاحه وهو مسؤول عن الإشراف على إدارة

يبين الجدول أدناه المعلومات الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة:

ت	اسم عضو المجلس والجهة التي يمثلها	المنصب بالمجلس	عدد الأسهم التي يمثلها	معلومات أخرى
١	سعادة الشيخ/ جاسم بن حمد بن جاسم جبر آل ثاني	رئيس مجلس الإدارة	١,٤٤٤,٠٣٠	يتقلد سعادة الشيخ/ جاسم بن حمد بن جاسم جبر آل ثاني عضوية مجلس الإدارة منذ عام ٢٠٠٠، وهو رئيس مجلس إدارة مصرف قطر الإسلامي، ويتمتع بعضوية مجلس إدارة شركة قطر للتأمين، وسعادته خريج كلية ساند هيرست العسكرية، بالإضافة إلى عدة دورات إحترافية في فنون الإدارة و الشؤون المالية. (عضو غير تنفيذي - غير مستقل)
٢	شركة قطر للبترول، ممثلاً عنها سعادة الشيخ/ خالد بن خليفة بن جاسم فهد آل ثاني	نائب رئيس مجلس الإدارة	٩٨,٦٣٩,٦٤٠	يتقلد سعادة الشيخ/ خالد بن خليفة آل ثاني عضوية مجلس الإدارة منذ ٢٠١٢، ويتبوأ منصب الرئيس التنفيذي لشركة قطر غاز، وهو رئيس مجلس إدارة شركة الديار القطرية، كما يتمتع بعضوية مجلس إدارة شركة الخليج الدولية. (عضو غير تنفيذي - غير مستقل)
٣	سعادة الشيخ/ عبدالرحمن بن سعود آل ثاني	عضو مجلس الإدارة	٢,٥٢٢,٤٨٠	تقلد سعادة الشيخ/ عبد الرحمن بن سعود آل ثاني عضوية مجلس الإدارة في عام ٢٠١٨، ويشغل منصب وزير دولة في حكومة دولة قطر، وهو عضو مجلس إدارة بنك قطر الوطني ومجلس إدارة شركة قطر للتأمين. وشغل سعادته سابقاً منصب رئيس الديوان الأميري. وهو حاصل على ماجستير في العلاقات الدولية. (عضو غير تنفيذي - مستقل)
٤	سعادة السيد/ علي أحمد الكواري	عضو مجلس الإدارة	١,٢١١,٥٨٨	يتقلد السيد/ علي أحمد الكواري عضوية مجلس الإدارة منذ عام ٢٠٠٥، وقد تم تعيين سعادته وزيراً للتجارة والصناعة في نوفمبر ٢٠١٨، وهو يشغل أيضاً منصب رئيس مجلس إدارة بنك قطر للتنمية، ومنصب نائب رئيس مجلس الإدارة في كل من هيئة قطر للاستثمار وبورصة قطر، ويشغل أيضاً منصب عضو مجلس الإدارة في كل من قطر للبترول وناقلات (ممثلاً لملاحه) ومجلس قطر للتطوير والبحوث والابتكار، وسابقاً شغل سعادته منصب الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك قطر الوطني من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٨. وسعادته حاصل على ماجستير في إدارة نظم المعلومات بالإضافة إلى بكالوريوس في الرياضيات و علوم الحاسب الآلي (عضو غير تنفيذي - غير مستقل)

الشركة وعن وضع الأهداف الاستراتيجية لها. لقد منح المجلس كافة السلطات والصلاحيات الضرورية لإدارة الشركة وتسيير كافة أعمالها بموجب قانون الشركات التجارية والنظام الأساسي للشركة.

١/٣ تشكيل مجلس الإدارة

• يتكون مجلس الإدارة من أحد عشر عضواً جميعهم غير تنفيذيين وأكثر من ثلث أعضاء المجلس مستقلين. تستمر عضوية كل منهم ثلاث سنوات، ويجوز إعادة انتخاب العضو أكثر من مرة استناداً إلى النظام الأساسي للشركة وقانون الشركات التجارية. لقد بدأت الدورة الحالية (٢٠١٨-٢٠١٩-٢٠٢٠-٢٠٢١) لمجلس الإدارة في ٢٠١٨/٣/١٨. وسوف تبدأ الدورة القادمة لمجلس الإدارة (٢٠٢١-٢٠٢٢) بعد إعادة الانتخابات لأعضاء مجلس الإدارة خلال الجمعية العامة للشركة والتي ستعقد بمشيئة الله تعالى في ٢٠٢١/٣/١٦

٣- مجلس الإدارة
١/٣ تشكيل مجلس الإدارة (تتمه)

No.	اسم عضو المجلس والجهة التي يمثلها	المنصب بالمجلس	عدد الأسهم التي يمثلها	معلومات أخرى
٥	مؤسسة علي بن علي، ممثلاً عنها السيد/ عادل علي بن علي	عضو مجلس الإدارة	١٨,٦٣٠,٣٤٠	يتقلد السيد/ عادل علي بن علي عضوية مجلس الإدارة منذ عام ١٩٩٤، وهو رئيس مؤسسة علي بن علي، ويتمتع بعضوية مجلس الإدارة في كل من الدوحة للتأمين وشركة الكهرباء والماء القطرية، وهو حاصل على بكالوريوس في الهندسة الكهربائية. (عضو غير تنفيذي - غير مستقل)
٦	السيد/ سعد محمد سعد الرميحي	عضو مجلس الإدارة	٤٦٠,٠٠٠	يتقلد السيد/ سعد محمد سعد الرميحي عضوية مجلس الإدارة منذ عام ٢٠١٠، ويتمتع بعضوية مجلس الإدارة في القطرية للصناعات التحويلية، وهو حاصل على بكالوريوس في التجارة والإقتصاد. (عضو غير تنفيذي - مستقل)
٧	السيد/ حمد بن محمد المانع	عضو مجلس الإدارة	٤١٤,٩٩٠	يتقلد السيد/ حمد بن محمد المانع عضوية مجلس الإدارة منذ عام ٢٠٠٩، كما يشغل منصب الرئيس والعضو المنتدب لمجموعة شركات محمد الحمد المانع، وهو رئيس مجلس الإدارة في الشركة القطرية للتأمين وإعادة التأمين. وهو حاصل على مؤهل جامعي في إدارة الأعمال. (عضو غير تنفيذي - غير مستقل)
٨	د. / مازن جاسم الجيدة	عضو مجلس الإدارة	٣,٢٩٥,١٢٠	يتقلد د. / مازن جاسم الجيدة عضوية مجلس الإدارة منذ عام ٢٠٠٩، وهو رئيس المجلس التنفيذي للجيدة القابضة وشريك، ويتمتع بعضوية مجلس إدارة مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع. يحمل الدكتوراه في الاقتصاد التجاري وتاريخ الشرق الأوسط. (عضو غير تنفيذي - مستقل)
٩	السيد/ سلمان عبد الله عبد الفني آل عبد الفني	عضو مجلس الإدارة	٨٤٨,٢٤٠	يتقلد السيد/ سلمان عبد الله عبد الفني عضوية مجلس الإدارة منذ عام ٢٠١٥، وهو مستشار المشاريع لمجلس إدارة حضارة ورئيس مجلس الأمناء، ويتمتع بعضوية مجلس إدارة شركة الكهرباء والماء القطرية ممثلاً للملاحه القطرية، ويشغل السيد/ سلمان منصب نائب رئيس مجلس الإدارة في بنك قطر الأول. وهو حاصل على بكالوريوس في الهندسة. (عضو غير تنفيذي - مستقل)
١٠	شركة علي بن خليفة الهتمي وشركاه ممثلاً عنها السيد/ هتمي علي خليفة الهتمي	عضو مجلس الإدارة	٦,٥٠٠,٠٠٠	يتقلد السيد هتمي الهتمي عضوية مجلس الإدارة منذ عام ٢٠١٨ ممثلاً عن شركة علي بن خليفة الهتمي وشركاه، وهو أيضاً عضو مجلس الإدارة في مجموعة علي بن خليفة الهتمي وشركاه، كما شغل سابقاً عضوية مجلس الإدارة في شركة الدوحة للتأمين وشركة ناقلات وشركة بروة العقارية، وهو رئيس مجلس إدارة شركة الهتمي للتطوير العقاري. كما يشغل منصب عضو مجلس الإدارة بمجموعة الميرة. والسيد/ هتمي حاصل على بكالوريوس في إدارة الأعمال. (عضو غير تنفيذي - غير مستقل)
١١	سعادة الشيخ/ سحيم بن خالد آل ثاني	عضو مجلس الإدارة	٦,١١٤,٩٢٠	يتقلد سعادة الشيخ سحيم بن خالد بن حمد آل ثاني عضوية مجلس إدارة ملاحه منذ نوفمبر ٢٠٢٠، كما يشغل منصب عضوية مجلس إدارة الشركة القطرية للأسواق المركزية، كما كان يشغل منصب رئيس مجلس الإدارة شركة دلالة للوساطة سابقاً. وسعادته حاصل على بكالوريوس إدارة الاعمال. (عضو غير تنفيذي - مستقل)

• قد تم تعيين سعادة الشيخ / سحيم بن خالد آل ثاني خلفاً عن السيد / سليمان حيدر الذي قام بتقديم استقالته من المجلس بتاريخ ٢٠٢٠/١٠/٢٦

يبين الجدول أدناه المعلومات الخاصة بأعضاء الإدارة التنفيذية العليا:

ت	إسم عضو الإدارة التنفيذية	المنصب بالمجلس	عدد الأسهم التي يمثلها	معلومات أخرى
١	السيد/ عبدالرحمن عيسى المناعي	الرئيس والمدير التنفيذي		عَيَّن السيد/ عبدالرحمن عيسى المناعي رئيساً ومديراً تنفيذياً لمجموعة ملاحه (شركة الملاحه القطرية) في شهر سبتمبر عام ٢٠١٥ . كما يشغل منصب عضو في مجلس إدارة شركة ناقلات (أكبر شركة نقل للغاز الطبيعي المسال على مستوى العالم) و كيوثيرمنلز (مشروع مشترك بين شركة موانئ قطر وملاحه) وقبل انضمامه إلى ملاحه، تقلد السيد المناعي مناصب قيادية مختلفة في قطر غاز، أكبر شركة للغاز الطبيعي المسال في العالم، حيث أشرف على أكبر سلسلة امداد للغاز الطبيعي المسال، و أشرف على العمليات التجارية لمحطة ساوث هوك للغاز الطبيعي المسال وهي أكبر محطة لإعادة تحويل السائل الى غاز في قارة أوروبا، بالإضافة إلى قيامه بأدوار أخرى. يتمتع السيد/ المناعي بخبرة واسعة في مجالات متعددة بما في ذلك الشحن و النقل البحري وأسواق الطاقة والأنشطة التجارية، وقد حقق نجاحات كبيرة في هذه المجالات. ويحمل السيد المناعي شهادة في هندسة الطيران.
٢	السيد/ صالح عبدالله الهارون	نائب الرئيس التنفيذي الخدمات المساندة		عَيَّن السيد/ صالح عبدالله الهارون نائباً للرئيس التنفيذي للخدمات المساندة في مجموعة ملاحه (شركة الملاحه القطرية) في عام ٢٠١٧. وقبل اضمامه إلى ملاحه، تقلد السيد الهارون عدة مناصب في الإدارة العليا في كل من طيران الخليج وطيران القطرية. ويحمل السيد الهارون شهادة في العلوم السياسية والإقتصاد من الولايات المتحدة الأمريكية.
٣	السيد/ محمد عبدالله العقيدي	نائب الرئيس التنفيذي ملاحه لدعم المنصات والخدمات البحرية		عَيَّن السيد/ محمد عبدالله العقيدي نائباً للرئيس التنفيذي لدعم المنصات والخدمات البحرية في مجموعة ملاحه (شركة الملاحه القطرية) في عام ٢٠١٨. وقبل أن يصبح نائب الرئيس التنفيذي، تقلد السيد العقيدي منصب نائب الرئيس للعمليات في شركة حالول للخدمات البحرية في عام ٢٠١٤ وكذلك شغل منصب مدير تجاري أول في نفس الشركة. ويحمل السيد العقيدي شهادة في الهندسة البحرية وشهادة في الإدارة البحرية.
٤	السيد/ أكرم بشير اسويسي	نائب الرئيس التنفيذي المالية والاستثمار		عَيَّن السيد/ اكرم بشير اسويسي نائباً للرئيس التنفيذي للمالية والاستثمار في مجموعة ملاحه (شركة الملاحه القطرية) في عام ٢٠١٥. وهو يتمتع بعضوية مجلس إدارة شركة كيوثيرمنلز. كما يشغل منصب نائب رئيس مجلس الشركة العربية المتحدة لناقلات الكيماويات، بالإضافة إلى رئيس لجنة التدقيق. السيد اسويسي حاصل على شهادة في المحاسبة من جامعة كينسو ستيت في الولايات المتحدة الامريكية.
٥	السيد/ راهول بارغاغا	نائب الرئيس التنفيذي بالوكالة		عَيَّن السيد/ راهول بارغاغا نائباً للرئيس التنفيذي بالوكالة في قطاع الغاز وبتروكيم في مجموعة ملاحه (شركة الملاحه القطرية) في عام ٢٠٢٠. وقبل انضمامه إلى ملاحه، تقلد السيد بارغاغا منصب مدير فني أول في الشركة القطرية للنقل البحري. ويحمل السيد بارغاغا شهادة في الهندسة الكهربائية.

ت	إسم عضو الإدارة التنفيذية	المنصب بالمجلس	عدد الأسهم التي يمثلها	معلومات أخرى
٦	السيد/ أنديرز لوند كريستنسن	نائب الرئيس التنفيذي ملاحه البحرية واللوجستية		عَيَّن السيد/ أنديرز لوند كريستنسن نائباً للرئيس التنفيذي في قطاع البحرية واللوجستية لمجموعة ملاحه (شركة الملاحه القطرية) في عام ٢٠١٨. وقبل انضمامه إلى ملاحه، تقلد السيد كريستنسن عدة مناصب قيادية مختلفة ومنها الرئيس والمدير التنفيذي في شركة دامكو في السويد ومنصب الرئيس التنفيذي للعمليات في شركة ميرسك لاين في هولندا وسنغافورة. كما شغل منصب مدير في شركة مولير- ميرسك في الدنمارك ومنصب مدير الإنتاج في شركة ميرسك اللوجستية في الصين ومنصب مدير عمليات التداول في ميرسك لاين في الدنمارك. ويحمل السيد كريستنسن شهادة في إدارة الشحن الدولي وشهادة في الإدارة الدولية والإقتصاد.
٧	السيد/ غوتام بيلور	نائب الرئيس التنفيذي تطوير واستراتيجية الشركة		عَيَّن السيد/ غوتام بيلور نائباً للرئيس التنفيذي في تطوير واستراتيجية الشركة في مجموعة ملاحه (شركة الملاحه القطرية) في عام ٢٠١٠. وقبل انضمامه إلى ملاحه، تقلد السيد بيلور منصب شريك مساعد في شركة أوليفر وايمان في الولايات المتحدة الأمريكية والإمارات العربية المتحدة. كما شغل منصب مستشار في شركة كستباوم للإستشارات في الولايات المتحدة الأمريكية. ويحمل السيد بيلور شهادة في الإقتصاد.
٨	السيد/ عاصم الناصر	رئيس التدقيق الداخلي		عَيَّن السيد/ عاصم الناصر رئيساً للتدقيق الداخلي في مجموعة ملاحه (شركة الملاحه القطرية) في عام ٢٠١٤. وقبل انضمامه إلى ملاحه، تقلد السيد الناصر منصب رئيس التدقيق الداخلي في شركة مصدر في الإمارات العربية المتحدة. كما شغل عدة مناصب أخرى كرئيس التدقيق الداخلي في عدة شركات ومنها دبي العالمية (شركة استثمار وجمارك دبي وشركة ليمتيليس وفي فندق المملكة وشركة العجو القابضة) كما شغل منصب كبير المدققين في شركة ديوليت في المملكة العربية السعودية في عام ٢٠٠٤. ويحمل السيد الناصر شهادة في إدارة الأعمال.

٢/٣ سلطات المجلس

- يتمتع مجلس الإدارة بأوسع السلطات اللازمة لمراجعة وتحديد الأهداف الاستراتيجية وأهداف الشركة ويتولى مسؤوليته لتحقيق أهداف الشركة من خلال مراقبة تنفيذ الاستراتيجيات بواسطة الإدارة التنفيذية، وحسبما ورد في قانون الشركات التجارية والنظام الأساسي للشركة يقوم مجلس الإدارة في العادة بدعوة المساهمين إلى إجتماع الجمعية العامة العادية أو غير العادية للحصول على موافقتها لإصدار القرارات التي تكون خارج نطاق سلطات المجلس. ويمارس رئيس مجلس الإدارة مسؤولياته بصورة منفصلة عن مسؤوليات الرئيس التنفيذي للشركة والذي يتم تعيينه في العادة من قبل مجلس الإدارة، علماً بأن الهيكل التنظيمي للشركة يوضح المهام الوظيفية لكل منهما على حدة.

٣/٣ واجبات رئيس مجلس الإدارة

- من واجبات رئيس مجلس الإدارة وفقاً للنظام الأساسي للشركة وميثاق مجلس الإدارة على سبيل المثال وليس

الحصر، أن يكون مسؤولاً عن حسن سير عمل مجلس الإدارة بطريقة صحيحة وفعالة، بما في ذلك أن يضمن حصول أعضاء مجلس الإدارة على المعلومات الكاملة المتعلقة بعمل المجلس في الوقت المناسب. كما يضمن رئيس مجلس الإدارة مناقشة جميع المسائل الأساسية بشكل صحيح وفعال، والموافقة على جدول أعمال كل إجتماع من إجتماعات المجلس كما يأخذ في الاعتبار أية مسألة يطرحها أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة، ويجوز أن يفوض الرئيس هذه المهمة إلى عضو آخر في المجلس.

٤/٣ إجتماعات مجلس الإدارة

- يعقد مجلس الإدارة اجتمعاته الدورية وفقاً لجدول معتمد من قبل المجلس. ووفقاً للنظام الأساسي للشركة، يجب أن لا يقل عدد هذه الإجتماعات عن ستة اجتمعات كل سنة. كما يُصدر المجلس في حالة الضرورة ولدواعي الاستعجال قرارات بالتمرير ثم يتم تضمينها بمحضر الاجتماع اللاحق وفقاً لقانون الشركات التجارية لدولة قطر.

- يتم عقد اجتماع مجلس الإدارة بناءً على دعوة من رئيس مجلس الإدارة أو نائب الرئيس في حالة غياب الرئيس، كما يمكن أن تتم الدعوة لإجتماع مجلس الإدارة إذا طلب اثنان من أعضاء المجلس الدعوة لعقد إجتماع المجلس. يتم إرسال الدعوات قبل تاريخ الجلسة بسبعة أيام على الأقل ويرفق معها قائمة بالمواضيع المقرر بحثها في الإجتماع مع تفاصيل هذه المواضيع. لقد عقد مجلس الإدارة ستة إجتماعات إضافة إلى بعض القرارات التي أصدرت بالتمرير خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، علماً بأن جميع أعضاء مجلس الإدارة كانوا ملتزمين بحضور جميع الاجتماعات حسب المتطلبات.

٥/٣ أمين سر المجلس

- لقد قام مجلس الإدارة بتعيين أمين سر لمجلس الإدارة تحت الإشراف المباشر لرئيس المجلس، وهو حاصل على شهادة محاسب قانوني لديه خبرة طويلة في الشركة و في تولي شؤون الشركات المدرجة بالإضافة إلى خبرة في أعمال حوكمة الشركات و سكرتارية مجالس الإدارة ومنها على سبيل المثال إعداد البيانات الخاصة بمواضيع جدول أعمال اجتماع مجلس الإدارة وتأمين إيصال الدعوات لحضور الإجتماع إلى كافة أعضاء المجلس، وتدوين محاضر اجتماعات مجلس الإدارة وحفظها وتوزيع قرارات مجلس الإدارة بعد اعتمادها من قبل المجلس على الإدارات المختصة. وكذلك، فإن أمين السر مكلف بمتابعة تنفيذ تلك القرارات وتقديم تقرير عن نتائج تلك المتابعة لمجلس الإدارة في كل اجتماع لفرض الإطلاع ولضمان تنفيذ كافة القرارات التي تصدر عن المجلس، أو بيان الأسباب التي حالت دون تنفيذ أي قرار. يجب على أمين السر التأكد من تقديم وتوزيع المعلومات ذات العلاقة بالشركة وفقاً لطلبات أعضاء مجلس الإدارة.

- ويمكن لجميع أعضاء مجلس الإدارة الاستفادة من خدمات أمين سر المجلس ومشورته. لا يجوز تعيين أمين سر المجلس أو إنهاء خدمته إلا بموجب قرار صادر عن مجلس الإدارة.

٦/٣ مكافآت مجلس الإدارة

- تحدد مكافأة أعضاء مجلس الإدارة وفقاً للمادة (٤٠) من النظام الأساسي للشركة والمادة (١١٩) من قانون الشركات التجارية ونظام حوكمة الشركات الصادر من هيئة قطر للأسواق المالية على الا تزيد نسبة تلك المكافآت على (٥) ٪ من الربح الصافي بعد خصم الاحتياطات والاستقطاعات القانونية وتوزيع الارباح النقدية والعينية على المساهمين. كما يقوم مجلس الإدارة باقتراح مقدار البدلات النقدية لأعضاء المجلس اللذين يكلفون بأية مسؤوليات إدارية داخل الشركة وذلك طبقاً لسياسة توزيعات الارباح والمكافآت. ويتم الإفصاح عن مكافآت مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بالتقرير السنوي المجموع للشركة.

٧/٣ أعمال المجلس وواجباته الأخرى

- ضمان حضور أعضاء اللجنة الإستراتيجية و الإستثمار ولجنة الترشيحات و المكافآت ولجنة التدقيق وحضورالمدققين الداخليين وممثلين عن المدققين الخارجيين في إجتماعات الجمعية العامة.
- يعقد المجلس حلقة نقاشية لأعضاء مجلس الإدارة

الجدد تتضمن عرض مرئي لضمان حصول أعضاء المجلس على فهم واضح لأنشطة الشركة وعملياتها وإدراك مسؤولياتهم تماماً.

- أعضاء مجلس الإدارة مسئولون عن الإدراك الجيد لدورهم وواجباتهم وأن يتقنوا أنفسهم عن الامور المالية والتجارية والصناعية المتعلقة بعمليات الشركة وانشطتها. ولهذا الغرض، يجب على المجلس المصادقة على دورات تدريبية مناسبة ورسمية وعقدتها بهدف دعم مهارات أعضاء المجلس وحصيلتهم المعرفية.
- يجب أن يظل أعضاء مجلس الإدارة دائماً مطلعين على التطورات في مجال الحوكمة وعلى أفضل الممارسات في هذا الخصوص.

- يلتزم أعضاء مجلس الإدارة بحضور اجتماعات المجلس بانتظام. في حالة الغياب تطبق أحكام المادة رقم (٣٦) من النظام الأساسي للشركة وميثاق مجلس الإدارة.

٨/٣ تعيين أعضاء مجلس الإدارة

- وفقاً للشروط الواردة في قانون الشركات التجارية والنظام الأساسي للشركة، يجب مراعاة ما يلي:
- يتم ترشيح وتعيين أعضاء مجلس الإدارة وفقاً للإجراءات التي ينص عليها قانون الشركات التجارية والنظام الأساسي للشركة.

- قام مجلس الإدارة بإنشاء لجنة ترشيحات في عام ٢٠١٤ ثم أعيد تشكيلها من بين أعضاء المجلس بعد إنتخابات مجلس الإدارة في ٢٠١٨/٣/١٨. تقوم لجنة الترشيحات بالتدقيق في طلبات الترشيح لإنتخابات عضوية مجلس الإدارة والتأكد من مطابقتها للشروط الواردة في قانون الشركات التجارية والنظام الأساسي للشركة، وكذلك التأكد من مطابقتها لنص المادة رقم (٥) من ميثاق الحوكمة. (علماً بأن الترشيح بواسطة اللجنة لا يعني حرمان أي مساهم في الشركة من حقه في أن يُرشح أو يترشح).

- يجب أن تأخذ لجنة الترشيحات بعين الاعتبار، من بين أمور أخرى، قدرة المرشحين على تخصيص الوقت كافي للقيام بواجباتهم كأعضاء في المجلس، بالإضافة الى مهاراتهم الذاتية ومعرفتهم وخبرتهم ومؤهلاتهم المهنية والتقنية والأكاديمية وشخصيتهم. ويمكن أن تأخذ في الاعتبار « المبادئ التوجيهية الصحيحة لترشيح أعضاء مجلس الإدارة» والتي تكون خاضعة لتعديلات الهيئة من وقت لآخر.

٤- لجان مجلس الإدارة

يقوم مجلس الأدارة بإنشاء لجان المجلس وتقييم أدائها بناء على المعايير الواردة في نظام الحوكمة. وفي كل الأحوال تتولى لجان مجلس الإدارة مساعدة مجلس الإدارة في تنفيذ مهامه، والوفاء بالمسؤوليات العامة للمجلس بإدارة الشركة. وقد قام مجلس الإدارة بتشكيل ثلاثة لجان تابعة له وذلك لمساعدته وتيسير تنفيذ واجبات ومسؤوليات المجلس، واللجان هي:

١- اللجنة الإستراتيجية والإستثمار.

٢- لجنة التدقيق.

٣- لجنة الترشيحات والمكافآت.

الجداول التالية تبين تشكيل هذه اللجان وتحصيف بإيجاز المهام الموكلة لكل لجنة:

١ /٤ اللجنة الإستراتيجية والإستثمار

- تم تشكيل هذه اللجنة في شهر مارس ٢٠٠٩ ثم أعيد تشكيلها في كل دورات المجلس اللاحقة حيث أعيد تشكيلها من أعضاء المجلس بعد إنتخابات مجلس الإدارة في ٢٠١٨/٣/١٨. وطبقاً لميثاق لجنة الإستراتيجية و الإستثمار، من أهم واجبات اللجنة الإشراف على الأنشطة الاستثمارية التي تكون قيمتها فوق نطاق صلاحيات رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي وذلك لحماية الشركة من أية مخاطر مستقبلية، والتي تقوم بدورها برفع توصيتها إلى مجلس الإدارة في هذا الشأن، وقامت اللجنة بعقد عدد ٦ إجتماعات خلال عام ٢٠٢٠، فيما يلي أسماء السادة / أعضاء اللجنة

ت	اسم العضو	المنصب
١	سعادة الشيخ/ جاسم بن حمد بن جاسم جبر آل ثاني	رئيس مجلس الإدارة - رئيس اللجنة الإستراتيجية والإستثمار
٢	سعادة الشيخ/ خالد بن خليفة آل ثاني	نائب رئيس مجلس الإدارة - عضو اللجنة الإستراتيجية والإستثمار
٣	السيد/ علي أحمد الكواري	عضو مجلس الإدارة - عضو اللجنة الإستراتيجية والإستثمار
٤	السيد/ عادل علي بن علي	عضو مجلس الإدارة - عضو اللجنة الإستراتيجية والإستثمار
٥	السيد/ حمد بن محمد المانع	عضو مجلس الإدارة - عضو اللجنة الإستراتيجية والإستثمار

٢/٤ لجنة التدقيق

- تم تشكيل هذه اللجنة في عام ٢٠٠٣ ثم أعيد تشكيلها في كل دورات المجلس اللاحقة، حيث أعيد تشكيلها من بين أعضاء المجلس بعد إنتخابات مجلس الإدارة في ٢٠١٨/٣/١٨. و تتمثل مهام لجنة التدقيق بمساعدة مجلس الإدارة في مسؤولياته الإشرافية من خلال التأكد من فعالية الضوابط والأسس الرقابية لضمان عدالة المعلومات المالية التي تقدم للمساهمين والجهات الأخرى وكذلك متابعة نتائج وملاحظات أعمال التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي، والتحقق من التزام كافة إدارات و أقسام الشركة و جميع العاملين فيها بتنفيذ سياسات مجلس الإدارة والتقييد بالقوانين والنظم والتعليمات. تقوم لجنة التدقيق بتقديم تقارير دورية إلى مجلس الإدارة عن نتائج أعمالها، لا تضم لجنة التدقيق في عضويتها أي شخص سبق أن عمل لدى المدقق الخارجي، و قامت اللجنة بعقد ستة إجتماعات خلال عام ٢٠٢٠. فيما يلي أسماء السادة / أعضاء اللجنة:

ت	اسم العضو	المنصب
١	د./ مازن جاسم الجيدة	عضو مجلس الإدارة - رئيس لجنة التدقيق
٢	السيد/ سلمان عبدالله عبد الفني	عضو مجلس الإدارة - عضو لجنة التدقيق
٣	سعادة الشيخ / سحيم بن خالد آل ثاني	عضو مجلس الإدارة - عضو لجنة التدقيق

• قد تم تعيين سعادة الشيخ / سحيم بن خالد آل ثاني خلفاً عن السيد / سليمان حيدر الذي قام بتقديم استقالته من المجلس بتاريخ ٢٠٢٠/١٠/٢٦

- وقد قام المجلس بتحديث ميثاق لجنة التدقيق لجعله متوافقاً مع متطلبات نظام الحوكمة الجديد.

٣/٤ لجنة الترشيحات والمكافآت

- تم دمج لجنة الترشيحات مع لجنة الحوافز و المكافآت في عام ٢٠١٨ بحيث تصبح لجنة واحدة وهي لجنة الترشيحات والمكافآت وتتمثل مهام لجنة الترشيحات في تدقيق طلبات الترشيح التي يتقدم بها المساهمون للإشتراك في إنتخابات مجلس الإدارة، و التحقق من مطابقة تلك الطلبات للشروط والضوابط المقررة بموجب قانون الشركات التجارية و النظام الأساسي للشركة ونظام حوكمة الشركات. كما تقوم اللجنة بتقديم اقتراحاتها لعرض تلك الطلبات للانتخاب بإجتماع الجمعية العامة.

- كما تتمثل واجبات لجنة المكافآت في وضع سياسة المكافآت لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية و موظفي الشركة والقيام بالمراقبة، لضمان تنفيذ هذه السياسات بصورة سليمة. يتم تحديد مكافآت الإدارة التنفيذية اعتماداً على الأرباح المتحققة في نهاية السنة المالية، والتي تقوم بدورها برفع توصيتها إلى مجلس الإدارة في هذا الشأن، كما تقوم اللجنة بتقديم تقرير التقييم السنوي إلى مجلس الإدارة وقامت اللجنة بعقد عدد ٣ إجتماعات خلال عام ٢٠٢٠ .

فيما يلي أسماء السادة / أعضاء لجنة الترشيحات و المكافآت:

ت	اسم العضو	المنصب
١	السيد/ عادل علي بن علي	عضو مجلس الإدارة -رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت
٢	سعادة الشيخ/ عبدالرحمن بن سعود آل ثاني	عضو مجلس الإدارة -عضو لجنة الترشيحات والمكافآت
٣	السيد/ سعد محمد الرميحي	عضو مجلس الإدارة -عضو لجنة الترشيحات والمكافآت

- يتعين على لجنة الترشيحات عند تشكيلها، إصدار ونشر إطار عملها بشكل يبين سلطتها وعملها وفقاً لميثاق لجنة الترشيحات الذي اعتمده مجلس الإدارة .

- يتضمن عمل لجنة الترشيحات إجراء تقييم ذاتي سنوي لأداء المجلس وقد تم وضع آلية للتقييم الذاتي لمجلس الإدارة .

- كما يجب على لجنة الترشيحات مراعاة أية شروط أو متطلبات تتعلق بترشيح أو انتخاب أو تعيين أعضاء مجلس الإدارة صادرة عن أية سلطة أخرى.

- وقد قام المجلس بتحديث ميثاق لجنة الترشيحات والمكافآت ليحمله متوافقاً مع متطلبات نظام الحوكمة الجديد ومنها رفع تقرير سنوي الى المجلس يتضمن تقييم أداء أعضاء مجلس الإدارة.

- بالإضافة إلى لجان مجلس الإدارة قامت شركة ملاححة وضمن إطار الحوكمة العام بتشكيل لجان إدارية معينة للإشراف على أنشطة العمل الرئيسية.

٥- التدقيق الداخلي

١/٥ خطة التدقيق الداخلي

- قبل بداية كل سنة مالية يقوم مدير التدقيق الداخلي بإعداد خطة التدقيق الداخلي المبنية على أساس دراسة المخاطر حيث تتضمن الخطة برنامج اعمال التدقيق والموازنة المقترحة المرتبطة بها وعرضهما على لجنة التدقيق لإعتمادها.

- تغطي خطة التدقيق جميع وحدات الاعمال بالشركة، ولا يستثنى أي من أنشطة الشركة من نطاق عمل إدارة التدقيق الداخلي، ولموظفي التدقيق الداخلي حرية كاملة ودون قيد لفحص أية وثائق أو سجلات يرونها ضرورة لأداء واجبهم وإبداء رأيهم.

- تلتزم إدارة التدقيق الداخلي بتنفيذ خطط وبرامج عمل التدقيق التي تعتمدها لجنة التدقيق ، وتقديم الإدارة تقارير دورية حول حالة بيئة الضبط الداخلي ورفع ملاحظاتها وتوصياتها إلى لجنة التدقيق، حيث تقوم لجنة التدقيق برفع تقارير دورية إلى مجلس الإدارة تتضمن الأمور الهامة الخاصة بالتدقيق وتقديم ما يثبت لمجلس الإدارة وجود نظام فعال للرقابة الداخلية بالشركة.

٢/٥ واجبات ومسؤوليات إدارة التدقيق الداخلي.

- تتمثل مسؤولية إدارة التدقيق الداخلي في تزويد مجلس إدارة الملاححة من خلال لجنة التدقيق بتأكيد معقول حول فعالية نظام الحوكمة، وعناصر الرقابة الداخلية، وأنظمة إدارة المخاطر في ملاححة وكافة شركاتها التابعة .

- تتمتع إدارة التدقيق الداخلي بالإستقلالية التامة غير المقيدة كي تتمكن من أداء عملها دون تقييد و ابداء رايها بموضوعية وذلك من خلال تيعيتها المباشرة للجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس إدارة شركة الملاححة

القطرية، و تلعب إدارة الشركة دوراً داعماً لإدارة التدقيق الداخلي وذلك لضمان استقلالية التدقيق الداخلي.

- إن إدارة التدقيق الداخلي مسؤولة عن المراجعة المستقلة للقوائم المالية للشركة وكذلك السجلات والنظم والإجراءات والضوابط الداخلية بالمركز الرئيسي وأي مقر آخر للشركة وأن ترفع تقارير بنتائج أعمالها إلى لجنة التدقيق.

- من مسؤوليات إدارة التدقيق الداخلي تقييم عناصر الرقابة الداخلية المسؤولة عن منع اساءة استخدام أصول الشركة وموجوداتها، و أن تجري جرداً مفاجئاً لبنود البضاعة بالمخازن وكذلك إجراء جرد للمبالغ النقدية بمختلف المواقع.

- يتم القيام بكل هذا للتأكد من الوجود الفعلي لتلك الموجودات ومن أنها مسجلة بطريقة صحيحة، ويقوم فريق عمل التدقيق الداخلي بالتأكد من تقييد عمليات التشغيل بالسياسات والإجراءات المعتمدة والتي تتضمن ضوابط داخلية قوية لكل عملية من عمليات التشغيل، كما يلعب التدقيق الداخلي دوراً في دعم وتعزيز سلامة وفعالية مختلف وحدات الاعمال في الشركة.

- إن إدارة التدقيق الداخلي مسؤولة عن التحقق من توافق أنشطة الشركة مع سياساتها وإجراءاتها وكذلك مع القوانين المعمول بها في دولة قطر والإلتزامات الناجمة عن العقود الموقعة من قبل الشركة وأتباع الشركة أفضل المعايير والممارسات التجارية.

- إن إدارة التدقيق الداخلي مسؤولة كذلك عن تقييم إجراءات التشغيل بالشركة لتحديد مدى توافق النتائج مع الإستراتيجية العامة للشركة والأهداف الموضوعية وتحديد مدى توافق تطبيق الإجراءات مع الخطط المعتمدة.

- من مسؤوليات إدارة التدقيق الداخلي كذلك القيام بتقييم تصميمات النظم الالكترونية الخاصة بمعالجة البيانات بالشركة، لكي تحدد مدى كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية .

٦- المدقق الخارجي

- تم تعيين المدقق الخارجي من قبل الجمعية العامة للشركة بناء على توصية مجلس الإدارة، خلال إجتماع الجمعية العامة الذي عقد في ٢٢ مارس ٢٠٢٠. أعتمد السادة/ المساهمون إعادة تعيين السادة / KPMG كمدقق خارجي للشركة للسنة المالية ٢٠٢٠ حيث تعتبر السنة الخامسة على التوالي. وهم محاسبون قانونيون معتمدون ويعملون بصورة مستقلة عن مجلس الإدارة وإدارة الشركة.

- ويتم التأكد من عدم تعارض المصالح بين الشركة والمدققين الخارجيين قبل تعيينهم، وإذا اتضح خلاف ذلك بعد التعيين يتم استبدال المدقق الخارجي، حيث لا يجوز أن يكون المدقق الخارجي أو أي من موظفيه عضواً بمجلس الإدارة أو أن يشغل أية وظيفة في الشركة.

- يقوم المدقق الخارجي بإجراء تدقيق مستقل للبيانات المالية السنوية وإجراء مراجعة للبيانات المالية لنصف السنة المالية، حيث يتم إعداد البيانات وفقاً لمتطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية، بالإضافة إلى متطلبات هيئة قطر للأسواق المالية وطبقاً لنظام الحوكمة. تنشر جميع التقارير المالية في الصحف المحلية باللغتين العربية والإنجليزية وكذلك تنشر على الموقع الإلكتروني للشركة وفي موقع بورصة قطر وذلك لتمكين المساهمين وعامة الجمهور من الإطلاع عليها. للمدقق الخارجي الحق في فحص أية سجلات أو دفاتر أو وثائق بالشركة وأن يطلب أية معلومات يراها ضرورية لكي يؤدي واجباته كمدقق.

- ويحق للمدقق الخارجي أن يحضر إجتماعات مع لجنة التدقيق ومع مجلس الإدارة، كذلك أن يحضر إجتماع الجمعية العامة ويقوم بالرد على الأسئلة التي يثيرها السادة/ المساهمون حول البيانات المالية.

٧- الإفصاحات

- إن الشركة ملتزمة بشكل كامل بمتطلبات الإفصاح طبقاً لنظام هيئة قطر للأسواق المالية. تقوم الشركة بالإفصاح عن أحداث الشركة الهامة في البورصة وكذلك في وسائل الإعلام حسب التعليمات الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية واحكام النظام الأساسي للشركة، وكما يلي:

١/٧ الإفصاح عن إنجازات شركة الملاححة القطرية خلال عام ٢٠٢٠

- في مايو، أظهرت ملاححة تحولها الرقمي من خلال اول مدينة افتراضية على الاطلاق.

- في يوليو، قامت ملاححة بتوسيع شراكتها مع مايكروسوفت لدفع التميز التشغيلي وتحويل صناعة سلاسل الامداد القطرية.

- في سبتمبر، قامت ملاححة بتوقيع صفقة نوعية مع احدى كبرى شركات خدمات حقول النفط.

- في اكتوبر، حصلت ملاححة على شهادة «ISO 27001» في نظم إدارة امن المعلومات.

- واخيراً، في ديسمبر حصلت ملاححة على اعتماد مجلس السلامة البريطاني لتطبيق أفضل معايير الوقاية من (كوفيد-١٩).

٢/٧ فيما يلي نفضح عن عدد الأسهم المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة والمساهمين الرئيسيين كما في ٢٠٢٠/١٢/٣١:

- عدد أسهم أعضاء مجلس الإدارة ١٤٠,٠٨١,٣٤٨ سهم
- عدد أسهم المساهمين الرئيسيين ٤٠٤,٧٥٠,٦٩١ سهم

٣/٧ هيكل رأس المال وحقوق المساهمين والصفقات الكبرى

- تقوم ملاححة بالإفصاح عن هيكل رأس المال ضمن تقرير الشركة السنوي المقدم للجمعية العامة للمساهمين طبقاً لمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية. يبلغ رأس مال الشركة المصرح به والمدفوع بالكامل ١,١٤٥,٢٥٢,٠٠٠ ريال قطري موزع على ١,١٤٥,٢٥٢,٠٠٠ سهم.

- في حالة التصديق على صفقات كبيرة، إذا قام مساهموا الأقلية بالتصويت ضد إحدى هذه الصفقات الكبرى، يجب على مجلس الإدارة أن يتحقق من ضمان حماية مساهمي الأقلية.

- إن مجلس الإدارة متقيد بما نصت عليه المادة (٧) من النظام الأساسي للشركة من خلال آلية تضمن حقوق متساوية لجميع المساهمين، حيث لا يجوز أن تزيد ملكية أي مساهم سواء كان شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً عن ١٠٪ من رأسمال الشركة.

٤/٧ تضارب المصالح والتداول من الباطن

- بالإضافة الى أحكام النظام الاساسي وميثاق مجلس الإدارة، تعتمد الشركة السياسة المفصلة أدناه في شأن معاملاتها الخاصة بمنع تعارض المصالح وتداول الأشخاص من الباطن:

- إن سياسة الشركة لمنع تعارض المصالح وتداول الأشخاص من داخل الشركة تحتوي على قواعد وإجراءات عامة تحكم دخول الشركة في أية صفقة تجارية مع طرف ذو علاقة. وفي مطلق الأحوال، لا يجوز الدخول في أية صفقة تجارية مع طرف ذو علاقة أو التعاقد معه إلا بعد المراعاة التامة لشروط وأحكام قانون الشركات التجارية وسياسة الشركة المتعلقة بالأطراف ذات العلاقة ويجب أن تضمن هذه السياسة مبادئ الشفافية والإنصاف والإفصاح.

- في حال طُرحت أمام مجلس الادارة مسألة تعارض مصالح أو أية صفقة تجارية بين الشركة وأحد أعضاء مجلس إدارتها أو أي طرف ذو علاقة، تتم مناقشة الموضوع في غياب العضو المعني. ولا يحق للعضو مطلقاً المشاركة في التصويت على الصفقة، وفي أي حال يجب أن تتم الصفقة وفقاً لأسعار السوق وعلى أساس تجاري بحت ويجب أن لا تتضمن شروطاً تخالف مصلحة الشركة.

- يتم الإفصاح عن هذه الصفقات عند حدوثها في التقرير السنوي للشركة الذي يعرض على المساهمين في الجمعية العامة التي تعقب حدوث هذه الصفقات التجارية.

- يتم الإفصاح عن تداول أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية وكبار الموظفين في أسهم الشركة وأوراقها المالية الأخرى. وتقوم الشركة بإتباع قواعد وإجراءات واضحة تحكم مثل هذا التداول إستناداً إلى الإجراءات المعمول بها في بورصة قطر.

٥/٧ الدعاوى القضائية

- تتولى إدارة الشؤون القانونية في الشركة متابعة الدعاوى القضائية المرفوعة بوجه الشركة أو المقدمة

من قبلها بوجه أشخاص آخرين. ليس لأي من الدعاوى المشار إليها أعلاه أي تأثير مادي على الشركة.

٨- حقوق أصحاب المصالح الآخرين

- تعمل الإدارة التنفيذية للشركة بالحفاظ على حقوق أصحاب المصالح والأطراف ذات العلاقة، وهم المساهمين والموظفين والدائنين والعملاء والزبائن والموردين والمستثمرين وما إلى ذلك.

- يقوم مجلس الإدارة فعلاً بضمان تطبيق مبادئ العدالة والمساواة بين جميع الموظفين دون تفرقة على أساس العرق أو الجنس أو الدين، كما تقوم الإدارة التنفيذية العليا بضمان توزيع الحوافز على العاملين وفقاً لسياسة توزيعات الأرباح والمكافآت المعتمدة من المجلس.

- وبناء على أحكام لائحة شؤون العاملين بالشركة المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، تعمل الإدارة التنفيذية العليا على تدريب وتحفيز الموظفين لخلق بيئة عمل ايجابية في الشركة وحل مشاكلهم دون أن يؤثر ذلك سلباً على إنتاجيتهم ومستوى أدائهم، وتشجيعهم على مصارحة رؤسائهم بالمشاكل التي تواجههم في العمل، ويتبنى مجلس الإدارة آلية تسمح للعاملين في الشركة بإبلاغ المجلس عن التصرفات المثيرة للريبة والتي قد تشكل مخالفات قانونية أو تلحق أضراراً بالشركة، ويضمن المجلس لهؤلاء العاملين السرية والحماية من أي أذى أو رد فعل سلبي من رؤسائهم أو من الموظفين الآخرين.

٩- حقوق المساهمين

- يتمتع المساهمون فعلاً بجميع الحقوق التي كفلها لهم قانون الشركات التجارية والنظام الأساسي للشركة وميثاق الحوكمة بالشركة حيث تم التأكيد على حق كل مساهم يحضر اجتماع الجمعية العامة في مناقشة المواضيع المدرجة في جدول الأعمال وتوجيه الأسئلة إلى أعضاء مجلس الإدارة ومراقبي الحسابات، كما يجب على أعضاء مجلس الإدارة الاجابة على أسئلة المساهمين واستفساراتهم بالقدر الذي لا يعرض مصلحة الشركة للضرر.

- يجوز للمساهمين أيضاً إستخدام حق التصويت في إجتماع الجمعية العامة الذي يحضرونه شخصياً أو عن طريق تفويض مساهم آخر يصوت نيابة عنهم.

- يتم عقد إجتماع الجمعية العامة السنوية للمساهمين طبقاً للمواد (٤٦) و(٤٧) و(٤٨) و(٤٩) من النظام الأساسي للشركة ووفقاً لما نص عليه قانون الشركات التجارية. ويتم إعلام المساهمين بعقد هذا الإجتماع قبل

موعده، ويبلغ الإخطار إلى المساهمين وإلى هيئة قطر للأسواق المالية و بورصة قطر، كما ينشر في الصحف المحلية و الموقع الإلكتروني للشركة. يتم توفير نسخ من التقرير السنوي والبيانات المالية للمساهمين قبل تاريخ الإجتماع لغرض إتاحة الفرصة للمساهمين لمناقشة محتويات التقرير مع مجلس الإدارة.

١/٩ حقوق المساهمين فيما يتعلق بتوزيع الأرباح

- يعرض مجلس الإدارة على الجمعية العامة سياسة واضحة حول توزيع الأرباح وفقاً لاحكام النظام الاساسي للشركة و قانون الشركات التجارية مع تقديم الخلفية التي تبرر هذه السياسة والمبنية على مصلحة كل من الشركة والمساهمين.

٢/٩ الحصول على المعلومات

- يمكن لكل مساهم الإطلاع على عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة و الحصول على المعلومات العامة حسب الضوابط التي تنص عليها النظم واللوائح في هذا الشأن.

ملاحظة لديها موقع إلكتروني تنشر فيه الوثائق والإفصاحات والمعلومات العامة التي يجب الإعلان عنها وفقاً للقوانين والميثاق والأنظمة ذات الصلة.

١٠- سجلات ملكية الأسهم

١٠ / ١ - تحتفظ الشركة بسجلات صحيحة ودقيقة وحديثة عن ملكية اسهم الشركة وفقاً للمعلومات التي تحصل عليها من بورصة قطر.

١٠ / ٢- استناداً إلى التعليمات الصادرة عن بورصة قطر للشركات المدرجة في بورصة قطر، تكون سجلات المساهمين مودعة لدى شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية لكونها الجهة المسؤولة عن شؤون المساهمين. وقد فوضت ملاحظة شركة قطر للإيداع المركزي لحفظ وتنظيم هذا السجل وفقاً للمادتين رقم (١٥٩) و (١٦٠) من قانون الشركات التجارية، وبحق للمساهم أن يراجع شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية للاطلاع على السجل وفقاً للضوابط الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية .

١١- علاقات المستثمرين

- تحتفظ الشركة بعلاقات وطيدة مع المساهمين والمستثمرين من خلال مسؤولي علاقات المستثمرين و المساهمين بالشركة عن طريق قنوات اتصال مفتوحة وشفافة معهم، و تنشر المعلومات أيضاً للمستثمرين والأطراف ذوي العلاقة بشكل منتظم. وذلك عن طريق الموقع الإلكتروني لبورصة قطر ووسائل الإعلام المتعددة بالإضافة إلى موقع الشركة الإلكتروني: www.milaha.com الذي يوفر البيانات للمساهمين عن

حوكمة الشركة والبيانات المالية ومعلومات أخرى هامة تتعلق بالإفصاح عن المعلومات المالية وغيرها، وذلك من خلال بوابة علاقات المساهمين والمستثمرين على الموقع الإلكتروني. بالإضافة إلى عقد مؤتمرات دورية عبر الهاتف لإطلاع المساهمين و المستثمرين على تقارير و أداء الشركة وذلك بعد نشر الشركة لكل تقرير من تقاريرها السنوية ونصف سنوية والربعية.

١٢- سياسة المسؤولية الاجتماعية للشركة

- ملاحظة بوصفها الشركة الرائدة في مجال الخدمات البحرية واللوجستية ذات الانشطة المتنوعة في الشرق الاوسط ، لديها إلتزام بأن تدعم المجتمعات التي تعمل فيها.

- تعتبر المسؤولية الاجتماعية للشركة جزء لا يتجزأ من استراتيجيتها، حيث تقدم الشركة دعماً مالياً سخياً سنوياً لصندوق دعم الأنشطة الاجتماعية و الرياضية (دعم)، وفقاً للقانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٨ والإيضاحات ذات الصلة الصادرة في يناير ٢٠١٠، بالإضافة إلى المبادرات في مجال البيئة، وفي مجالات الصحة والسلامة ورفاهية العاملين بالإضافة الى الفرص المتكافئة في التوظيف.

١/١٢ حوكمة المسؤولية الاجتماعية بالشركة

- تتولى إدارة الاتصالات المؤسسية مسؤولية إدارة وتنسيق مبادرات المسؤولية الاجتماعية بالشركة وإدارة كافة الفعاليات بما في ذلك المؤتمرات والفعاليات الخطابية.

- تقوم إدارة الاتصالات المؤسسية بطلب ميزانية المسؤولية الاجتماعية بالشركة ويتم تخصيصها من قبل مجلس الإدارة كجزء من الخطة السنوية الدورية لأعمال الشركة.

٢/١٢ مجالات تركيز المسؤولية الاجتماعية للشركة

البيئة

- تهدف ملاحظة الى العمل بجد لتقليل التأثير السلبي على البيئة وذلك من خلال استمرارية محاولات توفير الطاقة

والتشجيع على تدوير المواد المستعملة وتبني مبادرات «التخضير» في مكان العمل.

الصحة والسلامة والامن

- إن ملاحه ملتزمة بحماية صحة وسلامة كافة الافراد المنتسبين اليها وذلك عن طريق توفير بيئة عمل سالمة وآمنة وصحية. إن هدفنا هو القيام بالعمليات مع سلامة العاملين وضمان الخلو من الحوادث والتخفيف من الآثار السلبية من خلال التشجيع على ممارسة الأنشطة بمسؤولية والحث على التحسينات من خلال مبادرات مثل:

- حملة التوعية حول فيروس كورونا (كوفيد-١٩).

- ارشادات حول اخذ الاحتياطات والاجراءات الخاصة بفيروس كورونا.

- يوم التبوع بالدم.

- حملة «البقاء آمنين في رمضان» وسط جائحة كورونا.

- حملة التوعية بالسرطان.

- حملة للعناية بالصحة النفسية.

- فعاليات اليوم الرياضي.

- حملة الصحة والسلامة في مقر العمل.

رفاهية العاملين

تنظر ملاحه الى عاملها كأعلى أصول لها، كما أن الشركة تمثل تماماً لقوانين ولوائح العمل ذات الصلة بالشركة، حيث نقوم بوضع القواعد والضوابط الداخلية لحماية الحقوق القانونية لجميع عاملينا ومصالحهم، ونعتني بشؤون عاملينا ونهتم بتوفير التسهيلات المريحة لبيئة عمل صحيحة وسليمة.

فرص متكافئة للتوظيف

تهدف ملاحه الى حماية حقوق التوظيف بالنسبة لمقدمي الطلبات المؤهلين علماً بأن الاولوية للقطريين ولعاملي الشركة بغض النظر عن العرق واللون والجنس والسن والدين والوطن والاعاقة و/أو الفئات الاخرى المحمية بالقوانين المعمول بها.

١٣- التقيد بالقوانين والمتطلبات التنظيمية

تلتزم شركة الملاحه بكافة القوانين واللوائح والأنظمة المعمول بها بدولة قطر.

تقرير التأكيد المستقل المعقول

إلى السادة المساهمين في شركة الملاحة القطرية ش.م.ع.ق (ملاحه)

معالجتها والإجراءات الموضوعه لمنع حالات الإخفاق المذكوره أو معالجه فجوات الرقابه:

- تخطيط وأداء اختبار الإدارة ، وتحديد أوجه قصور الضوابط.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن وضع وتوثيق ضوابط الرقابه الداخليه على التقارير الماليه استناداً إلى المعايير المقرره في إطار العمل المتكامل - للرقابه الداخليه (٢٠١٣) الصادر عن لجنة المؤسسات الراعيه للجنة تريدهاوي ("لجنة المؤسسات الراعيه" أو "إطار عمل لجنة المؤسسات الراعيه").

وتشمل هذه المسؤوليه تصميم وتنفيذ والاحتفاظ واختبار ضوابط الرقابه الداخليه المتعلقه بالإعداد والعرض العادل للبيان بصوره خاليه من الأخطاء الجوهريه، سواء كانت بقصد أو بغير قصد. وضع أهداف الرقابه بما يتماشى مع إطار عمل لجنة المؤسسات الراعيه وتصميم ضوابط الرقابه وتنفيذها واختبارها لتحقيق أهداف الرقابه المذكوره، واختيار السياسات وتطبيقها، ووضع الأحكام والتقديره المعقوله في ظل الظروف الراهنه، والاحتفاظ بسجلات مناسبه عن مدى ملائمه ضوابط الرقابه الداخليه على التقارير الماليه للمجموعه.

مجلس الإدارة مسؤول عن التأكيد من أن الإدارة والموظفين المشاركين في إعداد البيان قد تلقوا التدريب المناسب، بالإضافة الى التحقق من تحديث الأنظمه بصوره مناسبه للتأكد من أن أي تغييرات تطراً في التقارير تشمل جميع وحدات الأعمال الهامه.

مجلس الإدارة مسؤول أيضاً عن الامتثال لجميع القوانين واللوائح المعمول بها المطبقه على أنشطته.

مسؤولياتنا

تشتمل مسؤولياتنا مراجعه البيان الذي أعدته المجموعه وإصدار تقرير عنه يتضمن نتيجه التأكيد المستقل المعقول استناداً إلى الإثباتات التي تم الحصول عليها.

وقد قمنا بأداء مهمتنا وفقاً للمعيار الدولي لعمليات التأكيد رقم ٣٠٠٠ (عمليات التأكيد بخلاف عمليات تحقيق أو مراجعه المعلومات الماليه التاريخيه) الصادر عن المجلس الدولي لمعايير التحقيق والتأكيد. ويتطلب هذا المعيار تخطيط وتنفيذ إجراءات العمل سعياً للحصول على مستوى معقول من التأكيد حول ما إذا كان البيان معروض بصوره عادله، من جميع الجوانب الجوهريه، ووفقاً لأهداف الرقابه التي وضعت لتحقيقها.

وتطبق المعيار الدولي لضوابط الجوده رقم ١، وبناء عليه نحفظ بنظام شامل لضبط الجوده متضمناً للسياسات والإجراءات الموثقه بخصوص الالتزام بالمتطلبات الأخلاقيه والمعايير المهنيه والمتطلبات القانونيه والتنظيميه المعمول بها.

وقد إنزمتنا بمتطلبات الاستقلاليه والمتطلبات الأخلاقيه الأخرى من قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلاليه الدوليه) («قواعد السلوك الأخلاقي»، الصادر عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدوليه للمحاسبين المهنيين، المنبئه على المبادئ الأساسية للنزاهه والموضوعيه والكفاءه المهنيه والعنايه الواجبه والسريه والسلوك المهني.

وتعتمد الإجراءات المختاره على الحكم، والذي يتضمن تقييم مخاطر الأخطاء الجوهريه في البيان سواء كانت بقصد أو بغير قصد.

وقد تضمنت مهمتنا تقييم مدى ملائمه ضوابط الرقابه الداخليه على التقارير الماليه التي تطبقها المجموعه ومدى ملائمه أهداف ضوابط الرقابه التي وضعتها المجموعه عند إعداد وعرض البيان في ضوء ظروف المهمه. إضافة إلى ذلك، تقييم العرض العام للبيان، وما إذا صممت ونفذت وشُغلت بشكل مناسب بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ استناداً إلى إطار لجنة المؤسسات الراعيه.

كما تتضمن الإجراءات المتبعه في إعداد البيان على سبيل المثال لا الحصر، على الأمور التاليه:

• الاستفسار من إدارة المجموعه لفهم الإجراءات المتبعه لتقييم المخاطر ومنهجيه عمليه تحديد نطاق العمل؛

• فحص العمليات التي تقع ضمن النطاق باستخدام منهجيه الأهميه النسبيه على مستوى البيانات الماليه المجمعه للشركه؛

• تقييم كفاءه الأمور التاليه:

- مستندات ضوابط الرقابه على مستوى العمليه والمخاطر ذات الصله والضوابط المشار إليها في مصفوفه المخاطر والرقابه؛

- مستندات ضوابط الرقابه على مستوى الكيان والمخاطر ذات الصله والضوابط المشار إليها في مصفوفه المخاطر والرقابه؛

- مخاطر وضوابط تقنيه المعلومات المشار إليها في مصفوفه المخاطر والرقابه؛

- ضوابط الإفصاح المشار إليها في مصفوفه المخاطر والرقابه.

• فهم المنهجيه التي اتبعتها الإدارة في صياغه الضوابط الداخليه واختبار تنفيذها؛

• معاينه الاختبار التجريبي والتصميم والتنفيذ الذي قامت بإجرائه الإدارة وإجراء الاختبار التجريبي بصوره مستقله، على أساس العينه، عند الضروره؛

• تقييم أهميه أي نقطه ضعف في ضوابط الرقابه الداخليه التي تكتشفها الإدارة؛

• تقييم أهميه أي فجوات إضافيه تُكتشف عن طريق الإجراءات المتبعه.

• فحص خطط الإدارة لاختبار الفعاليه التشغيليه لتقييم معقوليه الاختبارات فيما يتعلق بطبيعتها ومداهها وتوقيتها، وما إذا كانت مسؤوليات الاختبار قد تم تعيينها بشكل مناسب؛

• فحص وثائق الاختبار الخاصه بالإدارة لتقييم ما إذا كانت الإدارة قد أجرت اختبار فعاليه التشغيل للضوابط الرئيسيه وفقاً لخطة اختبار الإدارة؛

• إعادة إجراء الاختبارات على عناصر التحكم الرئيسيه للتأكد من الاختبارات التي أجرتها الإدارة على الفعاليه التشغيليه.

وتجدر الإشارة إلى أننا لم نقم كجزء من هذه المهمه، بأيه إجراءات تتمثل في تدقيق أو مراجعة أو تحقق من البيان أو السجلات الأساسية الخاصه بها أو المصادر الأخرى التي تم استخراج البيان منها.

لقد أجرينا مثل هذه الاستفسارات من مدققي الحسابات حول المكونات المهمه داخل المجموعه المعنيه وقمنا بمراجعة أعمالهم بالقدر اللازم لتشكيل استنتاجنا. نبقى مسؤولين وحدنا عن استنتاجنا.

معلومات أخرى

تشمل المعلومات الأخرى المعلومات التي سيتم تضمينها في التقرير السنوي للمجموعه والتي من المتوقع إتاحتها لنا بعد تاريخ هذا التقرير. سيتم إدراج البيان وتقرير التأكيد المعقول لدينا في التقرير السنوي. عندما نقرأ التقرير السنوي، وإذا استنتجنا لوجود خطأ جوهري فيه، فنحن مطالبون بإبلاغ الأمر إلى مجلس الإدارة.

خصائص البيان والقيود عليه

قد لا تمنع أو تكشف ضوابط الرقابه الداخليه على التقارير الماليه للشركه، بسبب طبيعتها، عن جميع الأخطاء أو حالات السهو في معاملات المعالجه أو تقديم التقارير، ونتيجه لذلك فإنها لا يمكن أن تقدم تأكيداً مطلقاً بأنه سيتم تحقيق أهداف الرقابه.

تقييم الإدارة للرقابة الداخلية

على التقارير المالية

• الحقوق والالتزامات والملكية - يتم تسجيل الحقوق والالتزامات بشكل مناسب؛

• العرض والإفصاح - التصنيف والإفصاح وعرض التقارير المالية بشكل المناسب.

ومع ذلك، فإن أي نظام للرقابة الداخلية، بما في ذلك الرقابة الداخلية على التقارير المالية، بغض النظر عن مدى حسن تصميمه وتشغيله، يمكن أن يوفر تأكيداً معقولاً ولكن ليس مطلقاً لتحقيق أهداف نظام التحكم هذا. على هذا النحو، قد لا تمنع ضوابط الإفصاح والإجراءات أو الأنظمة الخاصة بالرقابة الداخلية على التقارير المالية جميع الأخطاء وعمليات الاحتيال. علاوة على ذلك، يجب أن يعكس تصميم نظام الرقابة حقيقة وجود قيود على الموارد، ويجب اعتبار فوائد الضوابط بالنسبة لتكاليفها.

تنظيم نظام الرقابة الداخلية

الوظائف المشاركة في نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية

يتم تنفيذ الضوابط داخل نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية من قبل جميع الإدارات وأقسام الدعم مع المشاركة في مراجعة موثوقية الدفاتر والسجلات التي تقوم عليها البيانات المالية الموحدة. نتيجة لذلك، ينطوي تشغيل نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية على موظفين مقرهم في وظائف مختلفة في جميع أنحاء المنظمة.

ضوابط للحد من مخاطر الأخطاء في التقارير المالية

• يتكون نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية من عدد كبير من الضوابط والإجراءات الداخلية التي تهدف إلى التقليل إلى أدنى حد من احتمال وجود أخطاء في البيانات المالية الموحدة. يتم دمج هذه الضوابط في عملية التشغيل وتشمل تلك التي:

• تكون مستمرة أو دائمة بطبيعتها مثل الإشراف ضمن السياسات والإجراءات المكتوبة أو الفصل بين الواجبات؛

• العمل على أساس دوري مثل تلك التي يتم تنفيذها كجزء من عملية إعداد البيانات المالية الموحدة السنوية؛

• وقائية أو تحققية بطبيعتها؛

• لها تأثير مباشر أو غير مباشر على البيانات المالية الموحدة نفسها. تتضمن ضوابط الرقابة التي لها تأثير غير مباشر على البيانات المالية الموحدة ضوابط الرقابة على مستوى المنظمة والضوابط العامة لتكنولوجيا

عامة

إن مجلس إدارة شركة الملاحه القطرية (يشار إليها بـ «الشركة») وشركاتها التابعة لها في الدوحة (يشار إليها مجتمعاً بـ «المجموعة») هو المسؤول عن إنشاء والحفاظ على الرقابة الداخلية المناسبة على التقارير المالية على النحو المطلوب من قبل هيئة قطر للأسواق المالية. إن ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية هي عملية مصممة لتوفير تأكيد معقول فيما يتعلق بصحة التقارير المالية وإعداد البيانات المالية الموحدة للمجموعة لأغراض إعداد التقارير الخارجية وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية. تتضمن الرقابة الداخلية على التقارير المالية أيضاً ضوابط وإجراءات الإفصاح الخاص بالمجموعة المصممة لمنع الأخطاء

مخاطر في التقارير المالية

إن المخاطر الرئيسية في التقارير المالية هي إما أن البيانات المالية الموحدة لا تُعرض بشكل عادل بسبب أخطاء غير مقصودة أو متمدة أو أن نشر البيانات المالية الموحدة لا يتم في الوقت المناسب. ينشأ الافتقار إلى العرض العادل عندما يحتوي حساب أو إفصاحات بيان مالي واحد أو أكثر على أخطاء (أو إغفالات) جوهرية. تعتبر الأخطاء جوهرية إذا كان بإمكانها، بشكل فردي أو جماعي، التأثير على القرارات الاقتصادية التي يتخذها اصحاب المصالح بناءً على البيانات المالية الموحدة.

لتقليل مخاطر التقارير المالية، قامت المجموعة بتأسيس الرقابة الداخلية على التقارير المالية بهدف تقديم تأكيد معقول ولكن ليس تأكيد مطلق ضد الأخطاء الجوهرية. قامت المجموعة بتقييم تصميم الرقابة الداخلية على التقارير المالية وتطبيقه وفعالته التشغيلية بناءً على المعايير المحددة في إطار العمل المتكامل - للرقابة الداخلية (٢٠١٣) الصادر عن لجنة المؤسسات الراعية للجنة تريدهواي («لجنة المؤسسات الراعية» أو «إطار عمل لجنة المؤسسات الراعية»). توصي لجنة المؤسسات الراعية بوضع أهداف محددة لتسهيل تصميم وتقييم كفاية نظام الرقابة الداخلية. نتيجة لذلك، عند إنشاء الرقابة الداخلية على التقارير المالية، اعتمدت الإدارة أهداف البيانات المالية التالية:

• التواجد / الحدث - الأصول والالتزامات موجودة وحدثت المعاملات المتعلقة بها؛

• الاكتمال - يتم تسجيل جميع المعاملات، ويتم إدراج أرصدة الحسابات في البيانات المالية الموحدة؛

• التقييم / القياس - يتم تسجيل الأصول والالتزامات والمعاملات في التقارير المالية بالقيمة المناسبة؛

إن أي طرف يحصل على تقريرنا أو نسخة منه، بخلاف المساهمين في المجموعة وهيئة قطر للأسواق المالية، ويعتمد عليه (أو على أي جزء منه)، فإنه يقوم بذلك على مسؤوليته الشخصية. وإنما لا نقبل أو نتحمل المسؤولية ونرفض الالتزام تجاه أي طرف آخر بخلاف المساهمين في المجموعة وهيئة قطر للأسواق المالية عن عملنا، بخصوص تقرير التأكيد المستقل، أو النتائج التي توصلنا إليها.

أصدرنا تقريرنا للمساهمين في المجموعة ولهيئة قطر للأسواق المالية على أساس أنه لن يتم نسخه أو الإشارة إليه أو الإفصاح عنه كلياً أو جزئياً (فيما عدا ما يتعلق بالأغراض الداخلية للشركة) دون الحصول على موافقتنا الخطية المسبقة.

٢٣ فبراير ٢٠٢١

الدوحة - دولة قطر

يعقوب حبيقة

كي بي إم جي

سجل مراقبي الحسابات رقم ٢٨٩

ترخيص من هيئة قطر للأسواق المالية: مدقق خارجي، رخصة رقم ١٢٠١٥٣

مرفق: بيان الإدارة الخاص بضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية

وقد لا يكون التقييم التاريخي لتصميم نظام ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية وتنفيذه وتشغيله مناسباً لفترات مستقبلية إذا طرأ تغييراً في الظروف أو لم يتم الاستمرار على نفس درجة الالتزام بالسياسات والإجراءات كما في تاريخ التقرير.

تم إعداد البيان للوفاء بالاحتياجات العامة لمجموعة واسعة من المستخدمين، وقد لا تتضمن كل وجه من أوجه المعلومات التي قد يعتبرها كل مستخدم فردي هامة في البيئة الخاصة به.

المعايير

أن المعايير المتبعة في هذه المهمة تتكون من قياس أو تقييم تصميم آليات الرقابة وتنفيذها وفعاليتها تشغيلها بناءً على أهداف الضوابط، وقد وضعت المجموعة أهداف الرقابة داخلياً، استناداً إلى العناصر الواردة في بيان إطار عمل لجنة المؤسسات الراعية.

النتائج

لقد تم تشكيل استنتاجنا على أساس المسائل المحددة في هذا التقرير.

نعتقد أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لاستنتاجنا.

برأينا، واستناداً إلى نتائج إجراءات التأكيد المعقول لدينا، بيان مجلس الإدارة الخاص بضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية قدم بشكل عادل من جميع النواحي الجوهرية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

القيود على استخدام التقرير

ينبغي ألا يعتبر تقريرنا هذا معداً للاستخدام أو الاعتماد عليه من جانب أي طرف بخلاف المساهمين في المجموعة وهيئة قطر للأسواق المالية لأي غرض وفي أي سياق وتبقى مسؤوليتنا محدودة في نطاق العمل المناط به.



المعلومات مثل الوصول إلى النظام وعناصر التحكم في النشر، في حين أن ضابط الرقابة الذي له تأثير مباشر يمكن أن يكون، على سبيل المثال، تسوية تدعم مباشرة بند الميزانية العمومية؛

- مميزات المكونات الآلية و/أو اليدوية. الضوابط الآلية هي وظائف تحكم مدمجة في عمليات النظام مثل الفصل الذي يفرضه التطبيق على ضوابط العمل وفحص الواجهة على اكتمال ودقة المدخلات. الضوابط الداخلية اليدوية هي تلك التي يديرها فرد أو مجموعة من الأفراد مثل ترخيص المعاملات.

قياس تصميم وتنفيذ وفعالية التشغيل للرقابة الداخلية

أجرت المجموعة تقييماً رسمياً لمدى كفاية تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية للسنة المالية ٢٠٢٠ مع مراعاة:

- مخاطر أخطاء البنود المدرجة في البيان المالي الموحد، مع الأخذ في الاعتبار عوامل مثل الأهمية وقابلية بند البيان المالي للخطأ؛
- قابلية الضوابط الموضوعية للفشل، مع الأخذ في الاعتبار عوامل مثل درجة الآلية والتعقيد ومخاطر تجاوز الإدارة وكفاءة الموظفين ومستوى الحكم المطلوب.
- تحدد هذه العوامل، بشكل إجمالي، طبيعة وتوقيت

ومدى الأدلة التي تتطلبها الإدارة من أجل تقييم ما إذا كان تصميم نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية وتطبيقه وفعالته فعالين. يتم إنشاء الأدلة نفسها من الإجراءات المتكاملة ضمن المسؤوليات اليومية للموظفين أو من الإجراءات المنفذة خصيصاً لأغراض تقييم الرقابة الداخلية على التقارير المالية. تشكل المعلومات الواردة من مصادر أخرى أيضاً مكوناً مهماً من عناصر التقييم، حيث إن هذه الأدلة قد تشير اهتمام الإدارة أو قد تثبت النتائج.

يضمن تقييم الإدارة تقييم لتصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الضوابط في مختلف العمليات بما في ذلك الإيرادات، الذمم والإيصالات، المشتريات، إدارة الخزينة، المخزون، الاستثمارات، الموارد البشرية وقائمة الرواتب، العقارات والآليات والمعدات، دفتر الأستاذ العام والتقارير المالية. تضمن التقييم أيضاً تقييماً لتصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل ضوابط الرقابة على مستوى المنظمة والضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات ومراقبة الإفصاح.

الاستنتاج

نتيجة لتقييم تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية، لم تحدد الإدارة أي نقاط ضعف/أخطاء جوهرية وخلصت إلى أن تشغيل نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية تم تصميمه وتنفيذه وتشغيله بشكل مناسب كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

السيد / عبد الرحمن عيسى المناعي
الرئيس والمدير التنفيذي

الشيخ / جاسم بن حمد بن جاسم جبر آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

